

# المسيرة الأوروبية على كفا الإرادة الشعبية؛ البحث عن مخرج من أزمة رفض الدستور

بون / نبيل شبيب



والهولندي للدستور هو المخاوف الشعبية المتنامية من نتائج هذه الخطوة الكبيرة على الأوضاع الاقتصادية والسياسية داخل البلدين، ويأتي ذلك في فترة تتنامى فيها اليقظة الوطنية والقومية والدينية في معظم بلدان أوروبا. ويتصل بهذه المخاوف الشعبية عدد من الأسباب الظاهرة للعيان، والتي كانت تشير إليها عمليات استطلاع الرأي، منها الخشية من مركزية أوروبية أكبر على حساب القرارات الوطنية والمحلية، ثم المخاوف من ازدياد حجم تيارات الهجرة من البلدان الشرقية إلى الغربية، فضلاً عن المخاوف من ازدياد المنافسة الزراعية، ثم ارتفاع حجم النفقات المالية على الدول الغربية لصالح الدول المنضمة حديثاً. والواقع أن معظم هذه المخاوف ليست في مكانها، وأن الفوائد الاقتصادية بصورة خاصة تتحقق لسائر الدول الأعضاء، فيما بينها ومن خلال ازدياد قوة الاتحاد الأوروبي اقتصادياً على المستوى العالمي، وهذا مما يشير إلى سبب آخر يتقدم سواء على ما يبدو من وراء الرفض الشعبي المتنامي لدستور الاتحاد، فحتى

أن يوصل الآن إلى توحيد السياسات الخارجية والأمنية بعد توحيد النقد، وأن يوجد أجهزة إدارية مركزية مشتركة بصلاحيات أكبر -نسبياً- وأليات أفضل لاتخاذ القرار الأوروبي مما كان حتى الآن. واقترن هذا المشروع الاندماجي للاتحاد، بمشروع توسعته من ١٥ إلى ٢٥ دولة عضواً، خلال فترة وجيزة للغاية بالمقارنة مع عمليات التوسعة السابقة على مراحل رفعت عدد أعضاء الاتحاد من ٦ دول إلى ١٥، ولكن خلال أربعة عقود تقريباً. يضاف إلى ذلك أن الفترة الماضية كانت تشهد انضمام دول أوروبية غربية بأنظمة رأسمالية وديمقراطية مستقرة عموماً، وأوضاع اقتصادية جيدة نسبياً، مما لا يقارن بعملية التوسعة وضبط حصيلتها مالياً ودستورياً الآن، ليتألف الاتحاد من مجموعة ضخمة من الدول المتفاوتة فيما بينها تفاوتاً كبيراً، ما بين دول صغيرة وكبيرة، اقتصادياً وسياسياً، ودول بتاريخ سياسي متباين، ما بين شرق أوروبا وغربها. إن في مقدمة ما يفسر الرفض الفرنسي

حتى اللحظة الأخيرة بقيت آمال أنصار مسيرة الوحدة الأوروبية معلّقة على أن تخطئ عمليات استطلاعات الرأي في تنبؤاتها وأن تميل نسبة من السكان ممن لم يتخذ موقفاً نهائياً قبل التصويت إلى الموافقة على الدستور الأوروبي، وسقطت هذه الآمال سقطت مريضة، في فرنسا ثم في هولندا، وأسقطت معها الاتحاد الأوروبي في أخطر أزمة عرفتها مسيرة توحيد أوروبا منذ أول خطوة لها عقب الحرب العالمية الثانية.

## تجيل الوحدة يعرقلها

الخطوة الراهنة التي ارتبطت بالدستور الجديد كانت أكبر وأسرع تنفيذاً من سائر خطوات الوحدة الأوروبية السابقة، فالنقلة من اتحاد صناعة الفولاذ، إلى السوق الأوروبية المشتركة، فالرابطة الأوروبية، فالالاتحاد الأوروبي، لا تقارن من حيث حجمها ونوعيتها مع المخطط الذي وُضع في اتفاقية ماستريخت قبل زهاء عشرة أعوام، وكان من المفروض